المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution *for* Human Rights

# ورقة عمل
# إضاءات حول التشريعات الوطنية في مملكة البحرين في إطار المحافظة على البيئة


تقديم: أ. محمد أحمد بوعبجل
مستشار مساعد
هيئة التشريع والرأي القانوني، مملكة البحرين


المؤتمر الدولي حول
تأثير النشاط البشري على الحق في بيئة صحية وملائمة:
الممارسات والتحديات والحلول

The International Conference on
The Impact of Human Activity
on The Right to a Healthy and Adequate Environment:
Practices, Challenges and Solutions

Wednesday 6th September 2023 | الأربعاء 6 سبتمبر 2023

Silver Sponsor – الراعي الفضي
GPIC
Aluminium for the world

UNDP

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

Supreme Council for Environment
المجلس الأعلى للبيئة

# المقدمة

تعد البيئة هي السبب الوحيد لوجود الحياة على الأرض ، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تقوم حياة على الأرض بدونها ، كما وان مجموعتنا الشمسية مليئة بالكواكب التي تصغر عنا وتكبر ولكن تبقى المغايرة في وجود البيئة لتحقق معنى الصلاحية للمعيشة.

وبالتالي فإن العلماء يقومون بالبحث في الكواكب في نظامنا الشمي على مدى سنوات بغية الحصول على بيئة قد تكون صالحة للمعيشة أو لخلق حياة كما هو الحال على كوكب المريخ.

وسوف نلقي الضوء على التشريعات الوطنية التي أرست المبادئ الخاصة بحماية البيئة لدى المشرع البحريني وفقاً للتسلسل الهرمي في الأدوات القانونية.

# المحور الأول

# ميثاق العمل الوطني- دستور مملكة البحرين

**لقد اعتنى المشرع الدستوري بالحفاظ على البيئة وذلك من خلال النص على واجبات الدولة في الحفاظ على البيئة في عدة مواضع، وهي على التفصيل الآتي:**

في المادة (9) من الدستور:
ح – تأخذ الدولة التدابير اللازمة لصيانة البيئة والحفاظ على الحياة الفطرية .

**مادة -11-**
الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك للدولة، تقوم على حفظها وحسن استثمارها، بمراعاة مقتضيات أمن الدولة واقتصادها الوطني

## 2- ميثاق العمل الوطني :

خامسا : البيئة والحياة الفطرية

نظرا للضغط المتزايد على الموارد الطبيعية المحدودة فإن الدولة تسعى إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والتنمية غير الضارة للبيئة وصحة المواطن ، كما تأخذ في عين الاعتبار التوجهات العالمية في منع ومعالجة المشكلات البيئية الكبرى وذلك من خلال وضع استراتيجية وطنية لحماية البيئة واتخاذ جميع الإجراءات والتدابير التشريعية المناسبة للحد من التلوث من مصادره المختلفة وتوفير التسهيلات للشركات الصناعية للتحول للإنتاج النظيف ، وضرورة إجراء دراسات التقييم البيئية قبل البدء في تنفيذ المشاريع . من ناحية أخرى تقوم الدولة بالمحافظة على الحياة الفطرية وخاصة البيئات الطبيعية المتنوعة التي تتميز بها البحرين بما في ذلك مكوناتها الحيوانية والنباتية من خلال وضع الخطط المناسبة لاستخدام الأراضي وإدارة المناطق الساحلية وإنشاء منظومة من المحميات الطبيعية على غرار محمية العرين ومحمية جزر حوار والمياه المحيطة بها والتي تأتي أهميتها على المستوى العالمي نظراً لما يتواجد فيها من حيوانات وطيور نادرة .

# المحور الثاني

# التشريعات البحرينية التي تكفل حماية البيئة

إن المنظومة التشريعية لمملكة البحرين الخاصة بالقطاع البيئي تعتبر من المنظومات المتطورة في المنطقة، حيث تسعى مملكة البحرين إلى تعزيز جهودها في حماية البيئة والموارد الطبيعية عن طريق وضع الضمانات التشريعية الكفيلة بالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وتشجيع التنمية غير الضارة للبيئة وصحة المواطن، كما تأخذ مملكة البحرين بعين الاعتبار التوجهات العالمية في منع ومعالجة المشكلات البيئية الكبرى. وقد تحقق ذلك في المنظمة التشريعية لمملكة البحرين والإجراءات والتدابير التشريعية التي اتخذتها المملكة.

**نشير بشكل عام لأهم التشريعات الأساسية التي تغطي الحماية البيئية وذلك من الأقدم إلى أحدث التشريعات، وذلك على النحو الآتي:**

1- **أصدرت مملكة البحرين المرسوم بقانون رقم (17) لسنة 1978 بالموافقة على اتفاقية الكويت الاقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث والبروتوكول المحلق**، والذي يعتبر من أقدم التشريعات في مجال البيئة وذلك بعد استقلال البحرين بسنوات قليلة.

# 2- مرسوم بقانون رقم (2) لسنة 1995 بشأن حماية الحياة الفطرية

والذي أكد على أن هذا القانون هدف الى حماية الحياة الفطرية في الدولة بما يحقق المحافظة على مختلف أنواع الكائنات الفطرية البرية والبحرية وحماية الأنواع النادرة منها والمهددة بالانقراض من حيوان أو طير أو نبات

وقد قرر القانون إلحاق اللجنة الوطنية لحماية الحياة الفطرية بديوان ولي العهد بهدف زيادة الضمانات المقررة مع إضفاء المزيد من العناية والمتابعة المباشرة والحثيثة من القيادة الرشيدة.

# 3- مرسوم بقانون رقم (21) لسنة 1996 بشأن البيئة

**تنص المادة (1)** على أنه: "مع مراعاة القواعد والأحكام الواردة في القوانين الخاصة، يعمل بأحكام هذا القانون في شأن البيئة، وهو يهدف إلى حمايتها من المصادر والعوامل الملوثة، ووقف تدهورها وذلك بوضع الخطط والسياسات اللازمة للمحافظة عليها من الآثار الضارة الناجمة عن الأنشطة التي تؤدي إلى إلحاق الضرر بالصحة البشرية والمحاصيل الزراعية، والحياة البحرية والبرية، والموارد الطبيعية الأخرى والمناخ، وتنفيذ هذه الخطط والسياسات واتخاذ جميع الإجراءات والتدابير المناسبة لوقف تدهور البيئة، ومنع أو مكافحة التلوث البيئي بجميع أشكاله والحد منه لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلة من خلال تحقيق أهداف التنمية المستديمة."

وقد جاء هذا القانون مرتباً لشئون البيئة من خلال تحديد الواجبات والحقوق والعقوبات المقررة نظير الاخلال بأحكام البيئة راسماً لمرحلة جديدة من خلال تنظيم الجهاز البيئي في الدولة.

فضلا عن كون القانون متكامل من ناحية الاختصاصات والمهام الموكلة للجهاز وفرض التزامات معينة على الأشخاص والجهات مع تحديث لبعض المهام الملقاة على عاتق الجهات .

# 4- مرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2002 بشأن تنظيم صيد واستغلال وحماية الثروة البحرية

- جاء هذا القانون لحماية الثروة البحرية نظرا لما لمملكة البحرين من طبيعة خاصة في مجال الثروة البحرية.
- وقد نظم فيه مجموعة أمور منها الترخيص وتنظيم طرق الصيد مع ما يكون من تشكيل المصائد ومواقعها ومقاساتها.
- وقد فوض فيه الوزير المعني بشئون الثروة البحرية أصدار قرارات بحظر صيد أنواع معينة من الثروة البحرية، مع فرض محظورات في سبيل الحفاظ على الثروة البحرية وتضمين القانون مواد للعقوبات.

# 5- مرسوم بقانون رقم (50) لسنة 2002
# بإنشاء الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية

تنشأ هيئة عامة تسمى " الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية " تتبع مجلس الوزراء.
وتتولى الهيئة مباشرة الاختصاصات المخولة إلى كل من:

1. وزارة الإسكان والزراعة المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ( 20 ) لسنة 2002 بشأن تنظيم صيد واستغلال وحماية الثروة البحرية.

2. جهاز البيئة والوزير المختص بشئون البيئة المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ( 21 ) لسنة 1996 بشأن البيئة.

3. الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ( 2 ) لسنة 1995.

ويصدر مرسوم بتنظيم الهيئة وتحديد كيفية مباشرة اختصاصاتها .

## 6- قانون رقم (53) لسنة 2006
## باعتبار خليج توبلي منطقة محمية طبيعية

راعى المشرع البحريني في هذا القانون تحديد مناطق باعتبارها منطقة محمية طبيعية من الفئة الثانية وذلك حسب التصنيفات الدولية للمحميات ، وقد وضعت الدولة يدها عليها بالكامل منعاً لأي نوع من أنواع التصرفات.

## 7- قانون رقم (٥٤) لسنة ٢٠١٤
## بالموافقة على قانون (النظام) الموحد بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

# 8-قانون رقم (12) لسنة 2019 بالموافقة على انضمام مملكة البحرين إلى وثيقة إنشاء صندوق البيئة العالمية المعادة هيكلته2014

حيث إن هذا الصندوق أسس في العام 2014 وتم إعادة هيكلته بموجب هذه الوثيقة والتي تحقق المنافع البيئة العالمية المتفق عليها وفق أطر وأنظمة قانونية ولها التركيز على المجالات الآتية:

1- التنوع البيولوجي .
2- تغير المناخ .
3- المياه الدولية.
4- هور الأراضي لاسيما التصحر وإزالة الغابات .
5- المواد الكيميائية والنفايات.

# 9- قانون رقم (5) لسنة 2021بشأن تنظيم ومراقبة التجارة الدولية في الأنواع المهدَّدة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات الفِطْرية

حرص المشرع البحريني على محاربة التنظيمات الدولية التي تقوم بالمتاجرة بالأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات أو النباتات الفطرية.

وقد حدد المشرع مهام وصلاحيات المجلس الأعلى للبيئة الذي تأسس 2012 بضبط الاستيراد والتصدير وإعطاء التراخيص اللازمة لذلك ، إضافة الى التعاون مع الهيئة العلمية والجهات المعنية داخل مملكة البحرين والعمل كنقطة اتصال وطنية بين المملكة وأمانة سر الاتفاقية فيما يتعلق بتنفيذ المسائل الإدارية والعلمية ذات الصلة بأحكام هذا القانون والاتفاقية.

إضافة الى التعاون مع نقاط اتصال الاتفاقية بالدول الأخرى لتيسير تبادل المعلومات المتعلقة بالاتفاقية.

# 10- قانون رقم (7) لسنة 2022 بشأن البيئة

جاء هذا القانون ليحل محل المرسوم بقانون رقم (21) لسنة 1996 بشأن البيئة، والذي يهدف مشروع القانون إلى وضع تنظيم تشريعي متكامل في شأن البيئة يشمل كافة صورها البرية والبحرية والجوية، ويتماشى في ذات الوقت مع الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها مملكة البحرين وصادقت عليها أو التي لم تُصادق عليها المملكة حتى الآن. ونظراً لوجود مواد كيميائية ومواد خطرة يتم تداولها أو يُحظر تداول البعض منها، فإن مشروع القانون ينظم الأحكام الخاصة بها وذلك بالنظر إلى تأثيرها الخاص على البيئة، والنص على العقوبات التي تتناسب مع كل مخالفة أو جريمة بما يهدف في النهاية إلى الحفاظ على استدامة البيئة وتعويض كل من يلحق به ضرر من جراء ممارسة الأنشطة البيئية.

# المحور الثالث

# المؤسسات المعنية بالبيئة

في عام 1980 تم تأسيس لجنة حماية البيئة كأول لجنة رسمية تعنى بشؤون البيئة، ثم استمر تطور الجهة المعنية بحماية البيئة في المملكة حتى صدر قانون البيئة عام 1996 والقرارات العديدة المنفذة لهذا القانون. وفي عام 2002 صدر المرسوم الملكي بإنشاء الهيئة العامة لحماية الثروة البحريّة والبيئة والحياة الفطرية بهدف تحقيق أحد مبادئ التنمية المستدامة ذات العلاقة بحماية البيئة ومواردها من العوامل الملوثة ووضع الخطط والسياسات اللازمة للمحافظة عليها من أجل رفاهية الإنسان. وفي عام 2012 صدر المرسوم الملكي بإنشاء المجلس الأعلى للبيئة ليتولى مسؤولية حماية البيئة والمحافظة على مواردها الحية وتنميتها للأجيال القادمة.

- يهدف المركز إلى القيام بكافة المهام والمسئوليات المتعلقة بتقديم الدعم الفني للجهات المعنية في مجال المحافظة على مصادر الطاقة المستدامة بشتى أنواعها، فضلاً عن رفع كفاءة استخداماتها وتطويرها وتحقيق التزويد الآمن منها، والتشجيع على الاستثمار فيها، وذلك بالتنسيق مع الجهات الأخرى ذات العلاقة.

هيئة الطاقة المستدامة

- تهدف اللجنة إلى تطوير قطاع الطاقة في المملكة وضمان الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة وتوفير البدائل المناسبة.

اللجنة العليا للثروات والأمن الاقتصادي

- مملكة البحرين هذه الجهود من أجل حماية البيئة ومواردها ونظمها والحفاظ على التنوع الحيوي الذي يشارك الانسان بيئته وذلك لضمان استمرارية التوازن الطبيعي واستدامته وتطوير السياسات والبرامج التي تتبعها الحكومة في هذا الاطار

وزارة التنمية المستدامة

# شكراً على حسن استماعكم

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution *for* Human Rights

# ورقة عمل
# إضاءات حول التشريعات الوطنية في مملكة البحرين في إطار المحافظة على البيئة


تقديم: أ. محمد أحمد بوعبجل
مستشار مساعد
هيئة التشريع والرأي القانوني، مملكة البحرين


المؤتمر الدولي حول
تأثير النشاط البشري على الحق في بيئة صحية وملائمة:
الممارسات والتحديات والحلول

The International Conference on
The Impact of Human Activity
on The Right to a Healthy and Adequate Environment:
Practices, Challenges and Solutions

Wednesday 6th September 2023 | الأربعاء 6 سبتمبر 2023

Silver Sponsor – الراعي الفضي
GPIC
Aluminium for the world

UNDP

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

المجلس الأعلى للبيئة
Supreme Council for Environment